

Distr.: General
20 August 2021
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي*

موجز

يقدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لقراره 34/45 المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي جدد بموجبه ولاية فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي وطلب منه تقديم تقرير نهائي إلى المجلس في دورته الثامنة والأربعين، خلال حوار تفاعلي، فضلاً عن تحديث شفوي في دورته السادسة والأربعين. ويأتي التقرير في سياق تطبعه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وانسحاب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مقاطعتي كاساي وكاساي - الوسطى، وكذلك في ظل بيئة سياسية متقلبة تتسم بعزل بعض حكام منطقة كاساي. وتتسم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والأمنية بتواتر النزاعات الطائفية، وتفشي الجريمة في المناطق الحضرية، وانعدام الأمن الغذائي، والحالة الإنسانية المؤسفة المرتبطة بصفة خاصة باستمرار عمليات الإبعاد والإعادة القسرية لبعض الكونغوليين الذين يعيشون في أنغولا.

وفي مجال مكافحة الإفلات من العقاب، لاحظ فريق الخبراء الدوليين، فيما عدا بعض التطورات الإيجابية، عدم إحراز تقدم كبير في معالجة الملفات التي فتحت في سياق محاكمة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت أثناء الأزمة والمتعلقة بميليشيا كاموبينا نسابو. ولم تحل حتى الآن إلى المحاكم الابتدائية أي من القضايا ذات الأولوية التي حددها نظام القضاء العسكري الكونغولي واحتفظ بها منذ عام 2019، وعددها 16 قضية.

وما زالت محاكمة القتلة المزعومين لعضوي فريق خبراء مجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، زايد كاتالان ومايكل شارب، تراوح مكانها دون أي بصيص أمل في مخرج سريع. أما بالنسبة لملف رفاقهم الكونغوليين، فلم يطرأ أي تقدم يُذكر.

* اتفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لطروفي خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



ويرى فريق الخبراء الدوليين أن من الملح نشر موارد بشرية إضافية والتعجيل بتعيين قضاة عسكريين جدد.

وقد أبلغ فريق الخبراء الدوليين بإجراءات التحقيق التي قام بها نظام القضاء العسكري في القضايا المتعلقة بالنساء اللاتي استعبدن أفراد ميليشيا بانا مورا، وهو يرحب بالإفراج عن بعضهن. ويحث الفريق الحكومة على مضاعفة جهودها للإفراج عن النساء الأخريات واعتقال جميع من يدعى أنهم مستعبدون.

وفيما يتعلق باستراتيجيات المصالحة والعدالة الانتقالية ومساعدة الضحايا وجبر الضرر، لاحظ فريق الخبراء الدوليين تقدماً هاماً على الصعيدين الوطني والإقليمي، يتسم بالتزام سلطات الدولة، على أعلى مستوياتها، بعمليات العدالة الانتقالية وتملك زمام المبادرة فيها، واعتماد مرسوم يتضمن إنشاء اللجنة الإقليمية للحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى، وتنظيمها وتحديد صلاحياتها وسير عملها.

ويرى فريق الخبراء الدوليين أن هناك صلة حتمية بين العدالة العقابية والعدالة الانتقالية.

ويرحب فريق الخبراء الدوليين باختيار الحكومة تطبيق اللامركزية على تجارب العدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويرحب كذلك بطلب العفو الرمزي الموجه للضحايا.

ومع مراعاة هذه الدينامية، ومن أجل تعزيز التجارب المحلية لتيسير المصالحة المجتمعية، يقترح فريق الخبراء الدوليين أن تُسند إلى فرقة العمل المشتركة بين الوزارات، التي اجتمعت مرة واحدة فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولاية تنسيق تجارب العدالة الانتقالية على الصعيد الوطني، بدعم من أمانة دائمة لديها الموارد الكافية.

أولاً- مقدمة

1- يقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى أيلول/سبتمبر 2021، إلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لقراره 34/45 المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي جدد بموجبه ولاية فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي، المكلف بمعاينة وتقييم ومساعدة جهود جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ توصيات فريق الخبراء الدوليين السابق⁽¹⁾، وكان من المقرر أن يقدم تقريراً نهائياً إلى المجلس في دورته الثامنة والأربعين، خلال حوار تفاعلي، فضلاً عن تحديث شفوي في دورته السادسة والأربعين.

2- ولتيسير تنفيذ هذه الولاية، طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 34/45، تكراراً لطلبه الوارد في قراره 26/41 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2019، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تزود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمساعدة التقنية، بما في ذلك خبرة الطب الشرعي اللازمة بغرض تقديم الدعم، عند الطلب، إلى سلطات البلد القضائية في إجراء تحقيقاتها بشأن ادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في إقليم كاساي وأقاليم أخرى من البلد، من أجل إحالة مرتكبي هذه الانتهاكات والتجاوزات إلى القضاء.

3- وقد عين مجلس حقوق الإنسان لهذا الغرض الخبيرين الدوليين، باكري والي ندياي (السنغال)، رئيساً، وماري تيريز كيتا - بوكوم (كوت ديفوار)، عضواً. ولأغراض اضطلاع فريق الخبراء الدوليين بولايتته، يعتمد على الدعم والإسناد من أمانة مؤلفة من منسق، مقيم في كينشاسا، وموظف لحقوق الإنسان متخصص في العدالة الانتقالية، مقيم في كانانغا. وقد أعاد فريق الخبراء الدوليين تعديل خطة عمله لتشمل الأنشطة المقررة التي لم يتمكن من تنفيذها في عام 2020 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ووفقاً لخطة العمل هذه، قام فريق الخبراء الدوليين بزيارتين ميدانيتين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأولى في الفترة من 17 إلى 27 آذار/مارس 2021 والثانية في الفترة من 18 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2021.

4- وخلال الزيارة الأولى، عقد فريق الخبراء الدوليين جلسات عمل مع أعضاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلطات القضائية، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع وكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن السلك الدبلوماسي، والمجتمع المدني والصحافة.

5- وعلى هامش تلك البعثة، شارك رئيس فريق الخبراء الدوليين، انطلاقاً من كينشاسا، في الحوار التفاعلي بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي نظم بمناسبة الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان.

6- وخلال الزيارة الثانية، وبالإضافة إلى اجتماعات العمل المعتادة مع أعضاء الحكومة وسلطات القضاء العسكري وأعضاء السلك الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والصحافة والزعماء العرفيين، شارك فريق الخبراء الدوليين في 22 حزيران/يونيه 2021 في تشيسوكو، بمقاطعة كاساي الوسطى، في الاحتفال الرسمي بإعادة جثث ضحايا مذبحة تشيسوكو وتدشين الضريح الذي أقيم تخليداً لذكرى الضحايا⁽²⁾.

(1) انظر A/HRC/45/50.

(2) إعدام ما لا يقل عن 79 مدنياً بإجراءات موجزة في سوق تشيسوكو على أيدي عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في 7 أيار/مايو 2017. ورافقت عمليات الإعدام هذه عمليات اغتصاب ونهب.

7- وبالإضافة إلى ذلك، نظم فريق الخبراء الدوليين حلقة عمل بشأن المصالحة والعدالة الانتقالية في منطقة كاساي في تشيكابا، بمقاطعة كاساي، يومي 23 و24 حزيران/يونيه 2021.

ثانياً - الولاية

8- اتبع فريق الخبراء الدوليين الجديد، في اضطلاع بولايته، نهجا ثلاثي المحاور، هو: (أ) رصد القضايا القضائية في سياق مكافحة الإفلات من العقاب؛ (ب) رصد عملية المصالحة والعدالة الانتقالية وجبر الضرر؛ (ج) الدعم المؤسسي للهيئات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ التوصيات.

9- ويجري تنفيذ ولاية فريق الخبراء الدوليين بتشكيلته الحالية في سياق انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى.

10- ويمثل إغلاق مكتبي تشيكابا وكانانغا الميدانيين انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من منطقة كاساي بأكملها.

11- وتجدر الإشارة إلى أن بعض وكالات الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد حافظت على وجودها في منطقة كاساي.

12- ومن نافذة القول، في هذا السياق، إن وجود فريق الخبراء الدوليين وعمله إلى جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين يشجع الحكومة ويساعدها في توجيه جهودها لتنفيذ توصيات فريق الخبراء الدوليين.

13- وبالرغم من الحالة الصحية المتصلة بجائحة كوفيد-19، فقد سعى فريق الخبراء الدوليين جاهداً لإنجاز مهمته من خلال زيارته الميدانية ومن خلال الإجراءات التي تقوم بها أمانته في الميدان. وقد مكنت هذه الإجراءات مجتمعة فريق الخبراء الدوليين من تقييم جهود الحكومة في ملاحقة مرتكبي الجرائم الخطيرة المرتكبة خلال الأزمة والمرتبطة بميليشيا كاموينا نسابو، واستجوابها بشأن العقبات التي تعترض مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الحقيقة والمصالحة، وإعادة الإدماج المجتمعي وجبر الضرر، وكذا التحديات التي تواجهها في المجالات الأمنية والإنسانية والإنمائية بوجه عام.

14- وتكمل أعمال فريق الخبراء الدوليين الإجراءات التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وتتيح للشركاء فرصة مناقشة برامجهم ومشاريعهم مع السلطات الكونغولية ووضعها في إطار محدد.

ثالثاً - التعاون بين فريق الخبراء الدوليين وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية

15- استفاد فريق الخبراء الدوليين من التعاون الكامل والمثمر مع السلطات الكونغولية. واستطاعت أمانة الدعم التي تتخذ من كينشاسا وكانانغا مقراً لها أن تضطلع بعملها دون أي عائق، واستفادت من وجود محاورها الكونغوليين واستعدادهم للتعاون.

16- وقد تجلت روح الانفتاح هذه في مختلف جلسات العمل التي نظمت بين وزارة حقوق الإنسان وفريق الخبراء الدوليين. وقد شارك الفريق في 28 حزيران/يونيه 2021 في اجتماع فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بكاساي، مما سمح لها بتقييم دينامية الفريق الوزاري الجديد، الذي اختار بوضوح لامركزية تجارب العدالة الانتقالية في المقاطعات.

رابعاً - الحالة الراهنة في منطقة كاساي

- 17- تتميز منطقة كاساي بحالة سياسية شديدة التقلب، لا سيما في مقاطعات لومامي وكاساي وكاساي الوسطى وكاساي الشرقية حيث استهدف الحُكّام بمُقترحات بحجب الثقة، بل وخلع بعضهم من مناصبهم. وتجري هذه التغييرات السياسية في سياق أمني واجتماعي صعب بوجه خاص.
- 18- وفي الواقع، تتسم المنطقة، على الجبهة الأمنية، بسلسلة من النزاعات الطائفية، تبرز هشاشة الهدوء النسبي الذي لوحظ منذ نهاية ميليشيا كاموينا نسابو. وهذا هو الحال بالنسبة للنزاع، في الفترة من 26 إلى 28 آذار/مارس 2021، بين أفراد طائفتي لولوا وكوبا في قرية موينغي، في قطاع باكاكوينغي بمقاطعة كاساي. وأسفر النزاع عن مقتل ما لا يقل عن 13 شخصاً، وحرق 190 منزلاً، وتشريد ما لا يقل عن 21 000 شخص⁽³⁾.
- 19- وبالإضافة إلى ذلك، اتسمت الفترة بزيادة في الجريمة الحضرية. ووفقاً للمعلومات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، فقد أقدم مسلحون، خلال الأسبوع الأخير من آذار/مارس 2021، وأحياناً بزي قوات الدفاع والأمن، على اقتحام مساكن خاصة ليلاً في مقاطعة كاساي الوسطى ومدينة كانانغا، وارتكبوا انتهاكات مختلفة للممتلكات، بما في ذلك على الخصوص الابتزاز والسرقة، وكذلك الاغتصاب⁽⁴⁾ والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وشجب السكان هذه الموجة من الجرائم. وهكذا، ففي 13 شباط/فبراير 2021، وبناء على دعوة من هياكل المجتمع المدني النسائية في كاساي الوسطى، تظاهرت عدة منظمات نسائية في مدينة كانانغا لمطالبة السلطات بتوفير مزيد من الأمن.
- 20- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن ارتفاع مستوى الجريمة في منطقة كاساي ينبع من عدم وجود استجابات كافية لؤاد ما تبقى من ظاهرة كاموينا نسابو. وقد سبق أن أُشير إلى هذا الشاغل في التقرير الأخير لفريق الخبراء الدوليين السابق⁽⁵⁾. ويفيد المجتمع المدني أن هذه الموجة من انعدام الأمن يفسرها وصول جنود من كامينا لم تدفع أجورهم، وإعادة تنظيم الميليشيات، وتكاثر الحواجز غير القانونية التي تستهدف ابتزاز السكان وأخذ الفدية منهم. ويرى المجتمع المدني أن من الضروري إعادة إدماج أفراد الميليشيات السابقين في المجتمع المحلي.
- 21- وفيما يتعلق بالصحة، فبينما كانت منطقة كاساي حتى أيلول/سبتمبر 2020 محصنة تقريباً ضد جائحة كوفيد-19، تشير الأرقام المنشورة خلال النصف الأول من عام 2021 إلى منحى تصاعدي في حالات الإصابة، ولا سيما في مقاطعتي كاساي وكاساي - الوسطى. ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية، أصبح الفقر متوطناً. وأصبحت المواد الأساسية والمواد الغذائية، المستوردة في معظمها من أنغولا، باهظة التكلفة على نحو متزايد. وقد نظمت مسيرات سلمية⁽⁶⁾ للاحتجاج على ارتفاع تكاليف المعيشة في الأشهر الأخيرة في معظم المدن الرئيسية في كاساي، بما في ذلك ميوجي ماي وكانانغا وتشيكابا.
- 22- وبالرغم من الحالة المذكورة أعلاه، فقد سعى فريق الخبراء الدوليين إلى الوفاء بولايته.

(3) تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن المهاجرين واللاجئين، 16 نيسان/أبريل 2021.

(4) التقرير الأسبوعي من 15 إلى 21 أيار/مايو 2021 لمكتب كانانغا - تشيكابا الميداني التابع لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان.

(5) A/HRC/45/50، الفقرة 11.

(6) تقرير أنشطة مكتب كانانغا الميداني التابع لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان.

خامساً- رصد وتقييم ودعم تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوصيات فريق الخبراء الدوليين السابق

23- نظم فريق الخبراء الدوليين زيارتين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية اجتمع خلالها مع السلطات الكونغولية لمتابعة تنفيذ توصيات التقرير الأخير لفريق الخبراء الدوليين السابق. وتستند هذه التوصيات إلى شاغلين رئيسيين: رصد المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في منطقة كاساي، من ناحية، ومن ناحية أخرى، مسألة العدالة الانتقالية والمصالحة في منطقة كاساي.

ألف- رصد المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في منطقة كاساي

24- يجري تناول رصد المساءلة من ثلاثة محاور: مكافحة الإفلات من العقاب، والعقوبات التي تعترض إقامة العدل، والحالة الزاهنة للضحايا والشهود.

1- مكافحة الإفلات من العقاب

(أ) الخلفية وعناصر التحليل

25- لاحظ فريق الخبراء الدوليين السابق بقلق، في تقريره الأخير، البطء القضائي في معالجة الملفات التي فتحت في سياق محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال أزمة ميليشيا كاموينا نسابو⁽⁷⁾. ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن الحالة لم تتغير كثيراً للأسف. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تحل إلى المحاكم الابتدائية أي من القضايا ذات الأولوية التي حددها نظام القضاء العسكري الكونغولي واحتفظ بها وعددها 16 قضية.

26- وقد دفع هذا البطء القضائي جميعات الضحايا والمجتمع المدني في مناطق كاساي إلى دعوة الأمين العام للأمم المتحدة⁽⁸⁾ إلى المطالبة بإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم التي ارتكبت خلال أزمة كاموينا نسابو.

(ب) الملاحظات القضائية والتحقيق في الملفات القضائية

27- لاحظ فريق الخبراء الدوليين بارتياح أنه بدعم من فريق المساعدة التقنية الذي انتدبته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، استكملت ملفات التحقيق المتعلقة بالجرائم المرتكبة في مناطق مولومبودي ونغزنا وتشيسوكو على مستوى مكتب المدعي العام العسكري الأعلى لدى المحكمة العسكرية في كاساي - الغربية السابقة، وأحيلت إلى مكتب المدعي العام العسكري المختص قضائياً بسبب عناصر الملف التي تشمل بعض ضباط ألوية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. ويشجع فريق الخبراء الدوليين قضاة التحقيق على مضاعفة جهودهم لضمان معالجة هذه القضايا بسرعة وإحالتها إلى المحكمة.

28- ولاحظ فريق الخبراء الدوليين كذلك أن مكتب المدعي العام العسكري الأعلى في كانانغا طلب تقديم الدعم في قضية كامونيا، التي تشمل نائباً إقليمياً، للقيام ببعثة مشتركة للتحقيق الميداني في الوقائع.

(7) A/HRC/45/50، الفقرة 41.

(8) مذكرة رابطة ضحايا كاساي الكبرى المؤرخة 14 آذار/مارس 2021، التي سلمت إلى رئيس مكتب البعثة لقطاع كانانغا.

وقُدم طلب مماثل في قضية مالينغا من أجل التعرف على الرفات، حتى عن طريق اختبار الحمض النووي، إذا لزم الأمر. وبالنسبة لقضية كاماكو، أعرب مكتب المدعي العام عن الحاجة إلى خبرة في استخراج الجثث والاستماع إلى نحو 67 ضحية وشاهداً.

29- ويحث فريق الخبراء الدوليين مكتب المدعي العام العسكري الأعلى لدى المحكمة العسكرية في كاساي الغربية السابقة ومكتب المدعي العام العسكري في المحكمة العسكرية العليا على أن يضعوا، بالاشتراك مع فريق المساعدة التقنية الذي انتدبته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جدولاً زمنياً مفصلاً لتواريخ تنفيذ البعثات المطلوبة حتى يتسنى إكمالها في غضون فترة زمنية معقولة.

30- ويرحب فريق الخبراء الدوليين بالمساهمة الكبيرة لفريق المساعدة التقنية الذي انتدبته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لدعم نظام العدالة الكونغولي في التحقيق في الجرائم المرتكبة أثناء الأزمة المتصلة بميليشيا كاموينا نسابو، ويأمل أن تستمر هذه المساعدة التقنية ويتسع نطاقها.

31- وأحاط فريق الخبراء الدوليين علماً بالحكم بالسجن مدى الحياة الصادر في 16 آذار/مارس 2021 عن المحكمة العسكرية لحامية كانونغا، ضد لوران نسومبو، وهو قائد ميليشيا سابق حوكم بتهمة القتل والإرهاب وتكوين جمعيات أشرار، وارتكاب جرائم حرب.

32- ويحيط فريق الخبراء الدوليين علماً، في سياق قضية النساء اللاتي استعبدن أفراد ميليشيا بانا مورا، بجلسة الاستماع إلى 26 امرأة وفتاة أطلق سراحهن أو هربن من أسرهن. وأبلغ فريق الخبراء الدوليين بوفاة الزعيم موييج كامبا شاتشيونغا، في أوائل آب/أغسطس 2021، وهو نائب إقليمي والمشتبه فيه الرئيسي في القضية. وقد سبق أن استمع إليه، مع ابنه، كبير المدعين العامين العسكريين في كانانغا.

33- ويحث فريق الخبراء الدوليين الحكومة على مضاعفة جهودها للإفراج عن النساء اللاتي ما زلن مستعبدات والتعجيل بالتحقيق في الشكاوى المقدمة من أولئك اللاتي تمكّن من الفرار من أجل تقديم مرتكبي هذه الجرائم والمتواطئين معهم إلى العدالة على وجه السرعة.

34- وفيما يتعلق بمحاكمة القتلة المزعومين لعضوي فريق خبراء مجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، زaida كاتالان ومايكل شارب، يلاحظ فريق الخبراء الدوليين بأسف طول جلسات الاستماع وعدم استكمال المرافعات.

35- وعلاوة على ذلك، لا يزال التحقيق في قضية اختفاء رفاقهما الكونغوليين مثار قلق لأن ظروف هذا الاختفاء لا يمكن فصلها عن اغتيال الخبيرين المكلفين من الأمم المتحدة. وحتى الآن، لا توجد أية مؤشرات ملموسة على وفاة الأشخاص المرافقين. واللجوء إلى قاعدة القانون المدني فيما يتعلق بمدة غيابهم لاستنتاج حدوث الوفاة يمثل تبسيطاً للقارئ، وإن كان في الأصل سليماً من الناحية القانونية. وينبغي عدم التخلي عن أي تحقيق جاد من شأنه أن يوضح ملابسات اختفائهم، حتى وإن كانت قضية الخبيرين سيفصل فيها على حدة.

2- العقوبات التي تعترض إقامة العدل في منطقة كاساي

36- في ضوء ما سبق، يحيط فريق الخبراء الدوليين علماً بحجم التحديات ويسلط الضوء على الأثر المترتب على بعض العقوبات في إقامة العدل في منطقة كاساي.

37- وقد أصر فريق الخبراء الدوليين السابق في تقريره الأخير على أن الافتقار إلى القضاة هو أحد العقوبات التي تواجه المؤسسة القضائية في كاساي.

38- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين بأسف أن أي تغيير لم يطرأ، بعد مرور أكثر من عام، على عدد القضاة، ولا سيما القضاة العسكريين، وظروف العمل. ووفقاً للمدعي العام العسكري في المحكمة العسكرية العليا، لم يُوظف قضاة عسكريون منذ عام 2010، كما أن نقص عدد القضاة مشهود في جميع مجالات اختصاص القضاء العسكري.

39- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن نقص الموظفين مقرون أيضاً بنقص في المعدات. ولا يملك مكتب المدعي العام العسكري الأعلى الذي يوجد مقره في كانانغا وسائل نقل لتغطية كامل دائرته القضائية، وهي كاساي وكاساي - الوسطى. وبانسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كانت أكبر داعم لوجستي للعدالة العسكرية، ستتضاعف هذه الصعوبات.

40- ويؤكد فريق الخبراء الدوليين من جديد أن زيادة عدد العاملين في المجال القضائي في مناطق كاساي شرط لا غنى عنه لتلبية التوقعات الكبيرة للسكان في مكافحة الإفلات من العقاب. ويعتقد أيضاً أنه من أجل حل مسألة نقص الموارد البشرية والمادية، من الضروري مضاعفة قدرات نظام القضاء العسكري لتتواءم مع التقسيم الإقليمي الجديد، وأن يكون هناك عدد من كبار المدعين العامين يوازي عدد المقاطعات. ويقترح فريق الخبراء الدوليين أيضاً حلاً مؤقتاً يتمثل في انتداب قضاة، لمدة لا تقل عن ثمانية عشر شهراً، ليتولوا، بصورة حصرية، مسؤولية معالجة القضايا الناشئة عن الأزمة المرتبطة بميليشيا كاموينا نسابو. ومن شأن هذا الإجراء أن يسمح للسلطات الكونغولية بإظهار قدرتها على إقامة العدل بصورة مستقلة من خلال إعادة توزيع مواردها الداخلية.

41- ويشير فريق الخبراء الدوليين إلى الصلة الوثيقة بين تعزيز الموارد البشرية والمادية للعدالة ووجود سياسة فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب.

3- الحالة الراهنة للضحايا والشهود

42- لا يزال الضحايا ينتظرون محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني خلال أزمة ميليشيا كاموينا نسابو. وقد شكلوا، بغية الدفاع عن مصالحهم، جمعية من أجل تحسين فرص التعاطي مع المؤسسة القضائية ومع السلطات المدنية والسياسية. وبات معظمهم يشعر بالضجر من بطء المسار القضائي ويتملكهم الإحساس بأن مرتكبي الجرائم يتمتعون بشكل من أشكال الإفلات من العقاب.

43- وخلال الاجتماع الذي عقد مع أعضاء المجتمع المدني في كانانغا في 21 حزيران/يونيه 2021، أكد هؤلاء أن معظم الضحايا من النساء وأن نقص الدعم قد زاد من حالة ضعفهن وساهم للأسف في وفاة بعضهن.

44- ومع أن منظمات المجتمع المدني ترحب باعتقال بعض أفراد ميليشيا كاموينا نسابو، فإنها تعرب عن قلقها إزاء حصول الضحايا على التعويض الفعلي.

45- ويرحب فريق الخبراء الدوليين بمبادرة الحكومة الرامية إلى إنشاء صندوق لتعويض ضحايا النزاع المسلح، ويشجعها على بدء تشغيله في أقرب وقت ممكن من أجل اختصار آلام الضحايا والتخفيف من مستوى إحباطهم، حيث يشعرون بأنهم مُتخلى عنهم.

46- ويذكر فريق الخبراء الدوليين بأن حالة النساء اللاتي استعبدن بآنا مورا واستغلن جنسياً لا تزال غامضة ودون حل.

47- ويرى فريق الخبراء الدوليين أن هناك صلة حتمية بين العدالة العقابية والعدالة الانتقالية من حيث إنه لا يمكن أن يكون هناك عفو ومصالحة وضمن لعدم التكرار في سياق يسوده الإفلات التام من العقاب.

باء - العدالة الانتقالية والمصالحة في منطقة كاساي

48- لاحظ فريق الخبراء الدوليين السابق في تقريره الأخير الجهود التي بذلتها السلطات الكونغولية في مجال المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية من خلال مشروع الحكومة الرامي إلى إنشاء المجلس الوطني لمنع النزاعات وتحويلها، من ناحية، وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية في كاساي الوسطى، من ناحية أخرى، ورحب بتلك الجهود⁽⁹⁾.

49- ويرحب فريق الخبراء الدوليين بالإعلان الرسمي للرئيس فيليكس تشيسيكيدى، الذي أكد من جديد ضرورة إنشاء آليات للعدالة الانتقالية على الصعيد الوطني لمعالجة التركة الثقيلة للعنف في البلد وتوفير الفرص لاستعادة بيئة سلمية تقضي إلى المصالحة الوطنية. وقد كرر هذا الإعلان في أيلول/سبتمبر 2020 خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويرحب فريق الخبراء الدوليين بالمبادرات التي اتخذها المجتمع المدني الكونغولي من خلال تنظيم اجتماع مائدة مستديرة للخبراء بشأن العدالة الانتقالية، في كانون الثاني/يناير 2021، وتنظيم حلقة عمل في أيار/مايو 2021 لتعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال العدالة الانتقالية. ويلاحظ بارتياح قيام المجتمع المدني بإنشاء فريق عامل معني بالعدالة الانتقالية.

50- ويثني فريق الخبراء الدوليين على التقدم الكبير المحرز في مجال العدالة الانتقالية في مقاطعة كاساي الوسطى من خلال تنفيذ مشروع السلام والعدالة والمصالحة والتعمير، ويعرب عن تقديره لمشروع الاستسلام العفوي الجديد في كاساي وتجانينقا، الذي يأتي في أعقاب مشروع السلام والعدالة والمصالحة والتعمير.

51- ويدعو فريق الخبراء الدوليين حكومة الكونغو وشركاء التنمية إلى دعم الإرساء الفعلي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة الإقليمية في كاساي الوسطى بما يتماشى والمعايير الدولية، وتشجيع هذه التجربة الرائدة.

1- إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة الإقليمية في كاساي الوسطى

52- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن الجمعية الإقليمية في كاساي الوسطى اعتمدت في 28 حزيران/يونيه 2021 مرسوماً يتضمن إنشاء اللجنة الإقليمية للحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى، وتنظيمها وتحديد صلاحياتها وسير عملها. ومنهجية اعتماد هذه اللجنة ومساها مشجعان ويمكن أن يشكل مرجعاً لإنشاء عمليات المصالحة في مقاطعات أخرى وفي جميع أنحاء البلد.

53- ويرحب فريق الخبراء الدوليين بإصدار حاكم كاساي الوسطى بالنيابة، في 15 تموز/يوليه 2021، المرسوم المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2021 الذي اعتمدته جمعية المقاطعة.

54- ويدعم فريق الخبراء الدوليين التشغيل الفعلي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة الإقليمية. ومن هذا المنظور، يوصي الفريق سلطات المقاطعات بتحديد الإطار القانوني اللازم لتفعيل اللجنة، والتعجيل بوضع آلياتها التنظيمية والتنفيذية، ولا سيما تلك المتعلقة باختيار أعضائها، فضلاً عن وضع نظامها الداخلي ودليل الإجراءات، وتحديد الموارد اللازمة لسير عملها على نحو سليم.

(9) A/HRC/45/50، الفقرتان 53 و59.

55- وبغية تحقيق الأداء الفعال للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة الإقليمية، يدعو فريق الخبراء الدوليين إلى تعبئة الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لتزويدها بالموارد اللازمة لعملها.

2- تحديد الأبعاد المتعلقة بالمقاطعات والأقاليم والمناطق المشتركة بين الأقاليم والأبعاد الوطنية لعملية عدالة انتقالية منسقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

56- من أجل الحصول على أفضل فكرة عن موقف الحكومة بشأن تحديد الأبعاد المتعلقة بالمقاطعات والأقاليم والمناطق المشتركة بين الأقاليم والأبعاد الوطنية لعملية عدالة انتقالية منسقة، نظم فريق الخبراء الدوليين حلقة عمل بشأن المصالحة والعدالة الانتقالية في منطقة كاساي يومي 23 و 24 حزيران/يونيه 2021 في تشيكابا. وجمعت حلقة العمل هذه بين الحركات السياسية والاجتماعية والدينية والقضائية والتقليدية والعسكرية والحركات النقابية.

57- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين بارتياح أن الحكومة قد أوضحت علنا في حلقة العمل المذكورة أعلاه أنها تؤيد اتباع نهج لا مركزي إزاء آليات العدالة الانتقالية مع وجود هيئة مركزية مسؤولة عن تنسيق تنفيذ النتائج ومواءمة معايير التشغيل لمختلف التجارب الجارية في البلد.

58- ويقترح فريق الخبراء الدوليين تعزيز وتوسيع ولاية فرقة العمل المشتركة بين الوزارات وتزويدها بأمانة دائمة لهذا الغرض.

59- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين باهتمام المقترحات التي قدمها مختلف المحاورين لتوسيع نطاق الولاية الحالية لتشمل موضوع العدالة الانتقالية على الصعيد الوطني من أجل الاستجابة للطلب المقدم على أعلى مستوى من الدولة للحصول على مساعدة تقنية دولية في هذا المجال.

3- قضايا نزع السلاح وتدابير إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

60- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين بارتياح، وهو يعاين انتهاء المرحلة العنيفة لأزمة ميليشيا كاموينا نسابو، تطوراً في معاملة أفراد الميليشيات المسلّحين من خلال مبادرات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والعدالة الانتقالية في إطار مشروع الاستسلام العفوي في كاساي وتجانيقا. ويعتمد هذا المشروع على بناء السلام والعدالة والجبر للتوفيق بين المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات في مقاطعات كاساي الوسطى وكاساي وتجانيقا.

61- وخلال حلقة عمل تشيكابا يومي 23 و 24 حزيران/يونيه 2021، لاحظ فريق الخبراء الدوليين، أثناء مناقشات الفريق العامل، الشواغل التي أعرب عنها المشاركون بشأن تدني مستوى التكفل بالضحايا والمعاملة التفضيلية التي يعطيها مشروع الاستسلام العفوي في كاساي وتجانيقا للمقاتلين السابقين.

62- ويقترح فريق الخبراء الدوليين إيلاء اهتمام، لا يقل عن ذلك، لضحايا النزاعات المسلحة.

63- وبينما يرحب فريق الخبراء الدوليين بمختلف المبادرات الجارية، يؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى نزع سلاح جميع أفراد الميليشيات دون تمييز وضمان إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا.

4- الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

64- حظيت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في منطقة كاساي باهتمام خاص ومعالجة منتظمة في تقارير أفرقة الخبراء الدوليين السابقة⁽¹⁰⁾. ويذكر فريق الخبراء الدوليين بأن الجهود المبذولة على مستوى

(10) انظر، في جملة أمور، A/HRC/41/31، الفقرة 78.

مكافحة الإفلات من العقاب والمصالحة لن تسفر عن نتائج ملموسة ومرضية دون مراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي للنزاع في كاساي.

65- ويساور فريق الخبراء الدوليين القلق إزاء انعدام الأمن الغذائي الناجم، في جملة أمور، عن وصول السكان المبعدين أو العائدين من أنغولا، والقيود المفروضة على سلاسل الإمداد الغذائي في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى. وقد تفاقمّت هذه الحالة بسبب جائحة كوفيد-19، والتدابير المتخذة للقضاء عليها، وسوء حالة البنية التحتية الطرقية، فضلاً عن مضايقة الشرطة والابتزاز المتصل بإقامة نقاط تفتيش فوضوية ومكلفة للسكان على مسار الطرق.

66- وعلاوة على ذلك، يرحب فريق الخبراء الدوليين بسلسلة التضامن التي نشأت حول نهج الغرّة "نيكسوس" في مقاطعتي كاساي وكاساي - الوسطى للربط بين التدخلات الإنسانية والإنمائية والأنشطة السلمية وتنسيق الوجود الدولي في هاتين المقاطعتين بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة. ويرحب فريق الخبراء الدوليين بهذا النهج الذي يعزز التعاون بين شركاء التنمية وحكومات المقاطعات والمجتمع المدني.

67- وعلى الصعيد الإنساني، يلاحظ فريق الخبراء الدوليين تعليق عمليات العودة الطوعية للكونغوليين الذين يعيشون في أنغولا منذ آذار/مارس 2020، التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بسبب إغلاق الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا جراء الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19. ويلاحظ الفريق أن هذا التعليق أدى للأسف إلى قيام السلطات الأنغولية بصورة انفرادية بإبعاد الكونغوليين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بالمرأة، يلاحظ فريق الخبراء الدوليين ضرورة اتخاذ تدابير أكثر تحديداً لفائدة المرأة في سياق إدارة الأزمة الإنسانية. ويشدد الفريق على ضرورة إيلاء النساء المشرديات ربات الأسر المعيشية والفتيات اهتماماً خاصاً بسبب ضعفهن الخاص.

68- وفي أعقاب اجتماع فريق الخبراء الدوليين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن مسألة المبعدين والعائدين، يرحب الفريق بالبرنامج الذي اشتركت في تنفيذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقديم الدعم إلى الأشخاص النازحين.

69- ولاحظ فريق الخبراء الدوليين أن الاستراتيجية المعتمدة للسماح لبعض المشردين داخلياً وبعض الأشخاص الذين أبعادوا أو أعيدوا قسراً من أنغولا هي توطينهم في بعض أقاليم مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى. ومع أن هذه المبادرة بالغة الأهمية، فإنها تتطلب عملاً متواصلًا لضمان استدامتها وضمان التعايش السلمي بين السكان في الأمد الطويل.

70- ولاحظ فريق الخبراء الدوليين خلال حلقة عمل تشيكابا أن إحدى المسائل المثارة هي رفض بعض سكان المقاطعة للسكان القادمين من أقاليم أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعروفين باسم "الوافدين". ويرى المشاركون أن بعض الجهات السياسية الفاعلة ترعى هذا التقسيم وتلاعب به.

سادساً - استنتاجات وتوصيات

ألف - الاستنتاجات

71- يرحب فريق الخبراء الدوليين بتنفيذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لبعض توصياته ويشجعها على تنفيذ التوصيات المتبقية.

72- ويرحب فريق الخبراء الدوليين بتعاون الحكومة الكامل وبالاتفاق الذي أبدته إزاء تنفيذ التوصيات المتعلقة بكاساي. ويعرب الفريق عن تقديره للالتزام الرسمي من السلطات الكونغولية، على أعلى مستوياتها، باستخدام عملية العدالة الانتقالية كآلية بديلة لحل النزاعات.

73- ويؤكد فريق الخبراء الدوليين من جديد الحاجة الملحة إلى جعل مكافحة الإفلات من العقاب أساساً لعودة المنطقة إلى السلام والاستقرار. ويشدد الفريق على التكامل بين العدالة العقابية والعدالة الانتقالية من حيث إنه لا يمكن أن يكون هناك عفو ومصالحة وضمن لعدم التكرار بدون الحقيقة والعدالة.

74- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن الحكومة اختارت، عقب حلقة عمل تشيكابا، نظام اللامركزية في عملية العدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

75- ويرحب فريق الخبراء الدوليين بالمبادرات التي اتخذها المجتمع المدني الكونغولي لدعم الحكومة في عملية العدالة الانتقالية ويشجعها على مواصلة أعمالها في مجال بناء القدرات في ميدان العدالة الانتقالية.

76- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أنه رغم كون المرحلة العنيفة لأزمة ميليشيا كامونيا نسابو قد انتهت، فإن أسباب الأزمة لا تزال قائمة، وعواقبها ما زالت دون معالجة، وضمانات عدم التكرار ليست متوافرة بعد.

77- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين، بالرغم من الهدوء النسبي في منطقة كاساي، أن الجريمة العادية آخذة في الازدياد وأن الحالة الإنسانية تبعث على القلق في السياق الصحي لجائحة كوفيد-19.

78- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن معظم التوصيات الواردة في التقرير الأخير للفريق السابق لم تنفذ بعد للأسف⁽¹¹⁾. ويوصي الفريق بأن تتخذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التدابير التالية:

(أ) مواصلة السعي إلى الإفراج الفوري عن النساء والأطفال الذين لا يزالون محتجزين لدى أفراد ميليشيا بانا مورا في إقليم كامونيا (مقاطعة كاساي)؛

(ب) اعتماد استراتيجية تحقيقات وملاحظات تشمل جميع فئات المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في كاساي، أيًا كانت صفتهم أو وظيفتهم، وأياً كان دافع الجريمة والمكان الذي ارتكبت فيه؛

(ج) تخصيص الموارد المالية الكافية وما يلزم من موظفين ومعدات ووسائل لوجستية لتمكين القضاء العسكري في كاساي من إجراء التحقيقات وإصدار الأحكام في غضون مهل زمنية معقولة؛

(د) النظر في إمكانية استخدام موظفين من النساء لدعم جهود القضاء العسكري في كاساي ومعالجة النقص في الموظفين من خلال اللجوء أكثر فأكثر إلى القضاء المدني والاعتماد على الطاقات التي يزخر بها سلك المحامين؛

(هـ) كفالة استخدام موظفين متخصصين يكلفون تحديداً بالتحقيق في جرائم العنف الجنسي أو الجرائم التي تخص أحداثاً وملاحقة مرتكبيها؛

(و) كفالة أن تشمل عملية نزع السلاح الجارية كل الميليشيات من دون تمييز وتندرج في عملية المصالحة مع ضمان عودة أفراد الميليشيات عودة فعلية إلى المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها، باعتماد نهج جنساني.

(ز) إنشاء آليات حقيقية لجبر ضرر الضحايا وضمان فعالية سير عملها؛

(11) A/HRC/45/50، الفقرتان 80 و81.

- (ح) تزويد الفريق العامل المشترك بين الوزارات بموارد مالية ومادية كبيرة لتسهيل عمله بفعالية، فضلاً عن خطة لتنفيذ التوصيات مع جدول زمني، وتخصيص موارد مناظرة من الميزانية؛
- (ط) شمل المقاطعات الأخرى المتضررة من النزاعات بالدروس المستفادة من التجربة النموذجية لآليات العدالة الانتقالية التي أنشئت في مقاطعة كاساي الوسطى؛
- (ي) البدء بنزع سلاح جميع الميليشيات بصورة فعالة ومن دون تمييز؛
- (ك) دعم نزع سلاح أفراد الميليشيات السابقين من خلال مشروع الاستسلام العفوي في كاساي وتنجانيقا؛
- (ل) ضمان فعالية أداء المحاكم في إقليم كاساي؛
- (م) تعيين نساء قاضيات وانتدابهن إلى المحاكم العسكرية لإقليم كاساي من أجل تحسين معالجة حالات الاغتصاب والعنف الجنسي العديدة التي تتعرض لها النساء والحالة الخاصة للنساء والفتيات المشردات.

باء - التوصيات

79- بينما يذكر فريق الخبراء الدوليين بضرورة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير السابقة، فإنه يقدم علاوة على ذلك التوصيات التالية.

1- منع الإفلات من العقاب

80- يوصي فريق الخبراء الدوليين بأن تنتدب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة لا تقل عن ثمانية عشر شهراً، بدعم من شركاء التنمية، قضاة مزودين بالموارد الكافية للتعامل حصراً مع القضايا المتصلة بأزمة ميليشيا كامونا نسابو.

81- ويحث فريق الخبراء الدوليين الحكومة على مضاعفة جهودها لإطلاق سراح النساء اللاتي ما زلن مستعبدات والتعجيل بالتحقيق الذي يجريه القضاء العسكري في الشكاوى المقدمة من أولئك اللاتي تمكن من الفرار من أجل تقديم مرتكبي هذه الجرائم والمتواطئين معهم إلى العدالة على وجه السرعة.

82- ويوصي فريق الخبراء الدوليين بأن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصندوق بناء السلام والشركاء الإنمائيون تقديم دعم ملموس، في مختلف المشاريع والبرامج التابعة لهذه الجهات، للجهود التي تبذلها السلطات المختصة في مكافحة الإفلات من العقاب، مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية المستقلة، ومبادرات المصالحة والعدالة الانتقالية.

83- ويذكر فريق الخبراء الدوليين الدولة الكونغولية بضرورة زيادة عدد القضاة عن طريق التوظيف.

84- ويشجع فريق الخبراء الدوليين وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء وهيئة المحامين على زيادة عدد دورات التعليم المستمر للقضاة والمحامين المدنيين في مجال معالجة الجرائم الدولية.

85- ويرحب فريق الخبراء الدوليين بما قامت به الحكومة الكونغولية من اعتراف بمسؤوليتها وطلب للصفح عنها، حيث أعرب عن ذلك رسمياً وزير حقوق الإنسان في تشيسوكو أثناء الاحتفال بإعادة رفات بعض الضحايا، ويوصي بترجمة هذه التوبة إلى أفعال ملموسة، بما في ذلك البث في ملفات القضايا الست عشرة ذات الأولوية التي فتحت في سياق الأزمة المتعلقة بميليشيا كامونا نسابو.

86- ويشجع فريق الخبراء الدوليين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على مواصلة دعم نظام العدالة الكونغولي من خلال فريق المساعدة التقنية المنتخب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

2- منع نشوب النزاعات

87- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن هناك ترابطاً بين النزاعات على الأراضي واستغلال الموارد والنزاعات الطائفية، ويدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إعطاء الأولوية لحلها بغية منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في سياق النزاعات المذكورة أعلاه.

88- ويوصي فريق الخبراء الدوليين بأن يتيح التنقيح الجاري للقانون الذي يحدد مركز الزعماء العرفيين مجالاً أكثر تأييداً لمنع النزاعات على المشيخات وحلها ودياً.

89- ويحث فريق الخبراء الدوليين حكومتي الكونغو وأنغولا على إدماج البعد الإنساني واحترام حقوق الإنسان في أي تدبير لإبعاد السكان أو إعادتهم إلى أوطانهم.

90- ويشجع فريق الخبراء الدوليين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على استئناف تنظيم العودة الطوعية للاجئين الكونغوليين المقيمين في أنغولا بالتشاور مع الحكومتين.

3- المصالحة وإعادة الإدماج

91- يوصي فريق الخبراء الدوليين بأن تنشئ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية هيكلاً وطنياً مسؤولاً عن العدالة الانتقالية وآليات الجبر والتعويض للضحايا. ويقترح أن يتم إصلاح وتعزيز الفريق العامل المشترك بين الوزارات الذي أنشأته الحكومة من أجل الاضطلاع بهذه المهمة بدعم من أمانة دائمة.

92- وبعد أن قررت الحكومة إضفاء الطابع اللامركزي على تجارب العدالة الانتقالية، يوصي فريق الخبراء الدوليين بتنظيم حلقة عمل وطنية بشأن العدالة الانتقالية لتبادل الآراء بشأن الخبرة الجارية في منطقة كاساي.

93- ويوصي فريق الخبراء الدوليين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظومة الأمم المتحدة عموماً، بأن تواصل مشاركتها في الجهود المبذولة في كاساي بتقديم دعم تقني لجميع المساعي الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية في كاساي، بما يشمل الجوانب المتعلقة بنزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع المحلي.

94- ويدعو فريق الخبراء الدوليين إلى تعبئة الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لتزويد لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة الإقليمية المركزية في كاساي بالموارد اللازمة للعمل وفقاً للمعايير الدولية.

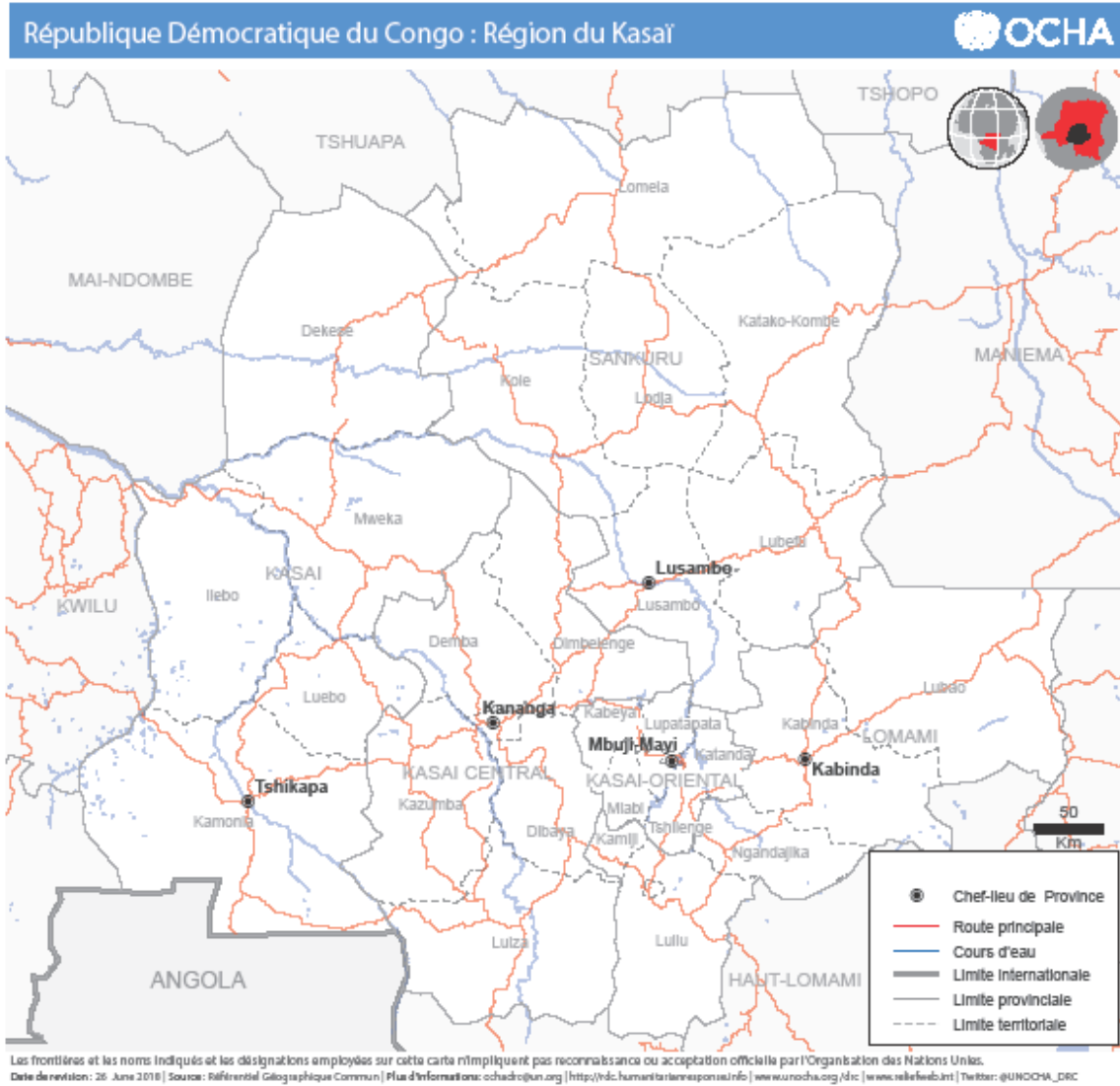
4- الجبر

95- يشجع فريق الخبراء الدوليين الحكومة على تشغيل صندوق تعويض ضحايا النزاع المسلح في أقرب وقت ممكن.

96- ويشجع فريق الخبراء الدوليين على مواصلة مشروع الاستسلام العفوي في كاساي وتنجانيقا، ويقترح أن يأخذ هذا المشروع في الاعتبار أيضاً حالة الضحايا.

97- ويوصي فريق الخبراء الدوليين بأن يُقيّم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قيد نظره الفعلي الحالة في كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خريطة كاساي



خريطة مقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.